مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

# معادن مناجم الريف بشمال المغرب
# المنافسة الأوربية والاستغلال الاستعماري الإسباني

**عبد الرحيم الوسعيدي**
أستاذ التعليم العتيق وباحث في سلك الدكتوراه
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل – المملكة المغربية

**مراد التعربتي**
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل – المملكة المغربية

## مُلَخّص

*يعالج المقال الراهن جانب من المنافسة والاستغلال الاستعماري الأوربي لمعادن مناجم الريف خلال البدايات الأولى للقرن الماضي، وتتناول بشيء من التحليل صيغ نهب معدن الحديد الذي تم تصديره بالكامل إلى أسواق الصناعة الأوربية. في البداية كان من بين الأشياء التي عرفها الأوربيون منذ ما قبل الاستعمار واحتفظوا بها لأنفسهم هي الثروة المعدنية الهائلة التي تتوفر عليها منطقة الريف بشمال المغرب. ومع نهاية القرن التاسع عشر حاولوا التأكيد منها وإبرازها على وجه التحديد. وقد أشار الرحالة الفرنسي موليبراس (Moulièras) في مؤلفه المشهور المغرب المجهول المتكون من جزأين الأول اكتشاف الريف، والثاني اكتشاف جبالة، إلى اعتبار أن الريف كالبيرو أو "الإلدورادو الجديد"، وتحدث عن تلك الثروات في غالبيتها. ومما ساعد الأوربيون في الوصول إلى معادن الريف خلال بدايات القرن العشرين مدينة مليلية المحاذية للمنطقة، واستغلال أيضا تأزم أوضاع المغرب الداخلية نتيجة التمردات على السلطة الحاكمة، تمرد الجيلالي الزرهوني في نفس المنطقة وتمرد مولاي أحمد الريسوني بالجهة الغربية للمنطقة ذاتها. وفي السياق نفسه، عرف المغرب منافسة حادة من طرف القوى الأوربية الطامعة في استغلال خيراته لا سيما من طرف فرنسا وألمانيا وإسبانيا. وفي أعقاب التفاهم حول مسألة المغرب من طرق القوى المتنافسة، قامت اسبانيا بغزو المنطقة وتأسيس شركات للشروع في الاستغلال جبل "أو كسان" الذي يقع بمجال قبيلة أيت بويفرور الغنية بالحديد، والرصاص، والزنك، والمنغنيز. وقد لعبت الأوليغارشية المالية الإسبانية دورًا كبيرًا في تمويل الشركات بسبب العجز الواضح الذي طرأ في رصيد ميزانية الحكومة الإسبانية.*

## بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٦ يناير ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٠٤ مارس ٢٠٢٥

## كلمات مفتاحية:

المعادن؛ مناجم الريف؛ الاستغلال الاستعماري؛ الأوليغارشية؛ الشركات الإسبانية؛ التنافس الأوربي؛ شمال المغرب

## معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2025.453907

## الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الرحيم الوسعيدي، مراد التعربتي. "معادن مناجم الريف بشمال المغرب: المنافسة الأوربية والاستغلال الاستعماري الإسباني".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد الحادي والسبعون؛ سبتمبر ٢٠٢٥. ص ١٨٣ – ١٩١.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
**Corresponding author**: abderrahim261116@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

## مُقدِّمَةٌ

من بين العوامل التي حركت الاحتلال الأوربي للمغرب خلال بدايات القرن العشرين، هو استغلال الموارد الطبيعية المعدنية والحصول على الامتيازات التجارية والاقتصادية. في شمال المغرب بدأ الاحتلال الإسباني مبدئيا بعد التوقيع على الاتفاق السري مع فرنسا في أكتوبر ١٩٠٤. ومن أجل الاختراق والتوسع داخل المنطقة، استغلت إسبانيا بعض الاضطرابات والمشاكل الداخلية التي كانت تقلق المغرب وتزيد في تأزم أوضاعه السياسية كتمرد الجيلالي الزرهوني في الجهة الشرقية، وتمرد مولاي أحمد الريسوني في الجهة الغربية من منطقة الريف. ولم تجد إسبانيا صعوبة في إقامة علاقات سلمية وودية معهما لا سيما الجيلالي الزرهوني باعتباره سيد الريف وحاكمه المطلق. ومن أجل الحصول على الدعم المادي من إسبانيا، قام الجيلالي الزرهوني تفويت حق استغلال مناجم الحديد بجبل أو كسان للشركة الإسبانية خلال سنة ١٩٠٧. الشيء الذي شجع الحكومة الإسبانية اللجوء إلى احتلال المناطق التي تتركز فيها المناجم المعدنية وبالأخص في الريف الشرقي. في المنطقة الغربية استطاعت إسبانيا أن تحتل العرائش وأصيلا والشريط الساحلي الممتد بينهما، وكذلك القصر الكبير ومناطق أخرى ساحلية مجاورة لسبتة وتطوان، وذلك بمساعدة مولاي أحمد الريسوني الذي أدخل الإسبان إلى المنطقة الغربية من الريف ما بين سنتي ١٩١١ و ١٩١٩.

## أولاً: أطماع استغلال مناجم الريف قبل معاهدة الحماية

ولدعم إسبانيا، أعطى الجيلالي الزرهوني[١]* خلال سنة ١٩٠٧ حق استغلال مناجم الحديد والرصاص في المنطقة التي يسيطر عليها للشركات الإسبانية، وسمحت التنازلات التي أعطيت للشركات الإسبانية ببناء خطوط السكك الحديدية، ومنشآت تيلفونية، وكل ما يتعلق بالأعمال المنجمية، وقد امتدت أعمال الشركات الإسبانية لا سيما "شركة شمال إفريقيا" و"الشركة الإسبانية لمناجم الريف" لمسافة تزيد عن ١٦ كلم، وبعد ذلك مباشرة بدأت الشركتان الإسبانيتان السالف ذكرهما، تعملان على إقامة خط حديدي يربط مناجم أيت بويفرور بمليلية في رعاية الجيلالي الزرهوني وتحت حمايته[٢]. وما شجع الزرهوني الملقب بـ "بوحمارة" على مساعدة الإسبان، هو استغلاله تأييد الريفيين له ضد السلطان عبد العزيز منذ سنة ١٩٠٣ لأنهم اعتبروا هذا الأخير مسؤولا عن التغلغل الأجنبي في المغرب وعن المآسي والمصائب التي عمت البلاد. ولكن حينما أقدم علماء المغرب عزل السلطان عبد العزيز وبايعوا شقيقه المولى عبد الحفيظ ١٩٠٨ خلفًا له، بدأت المقاومة الوطنية تنمو في الريف ضد الجيلالي الزرهوني باعتباره ثائراً على السلطان وصديقا للإسبان وحاميا لمصالحهم في الريف[٣]. وفي المنطقة الغربية أصبح مولاي أحمد الريسوني[٤]* يسيطر بقبضة من حديد على معظم قبائل هذه المنطقة من واد لاو شرقا نحو شفشاون إلى الغرب من أصيلا ومصب وادي لكوس. وكان من أنصار السلطان مولاي عبد الحفيظ ومن أوائل مؤيديه[٥].

يعزى العمل الاستعماري الجديد في المغرب إلى التصعيد العسكري الذي ميز التوسع العسكري الاسباني خلال الفترة ما بين ١٩٠٧ - ١٩٢١، والذي كان له تداعيات مهمة على مشروع الصناعة المرتبطة أساسا باستخراج المعادن من شمال المغرب. في هذه الفترة التي خرجت فيها إسبانيا لاستغلال معادن شمال المغرب، كانت الأوليغارشية المالية تلح كثيرًا على استغلال مناجم الريف، لا سيما وأن المنطقة الجغرافية قريبة من إسبانيا، وبالتالي فلا ينبغي للمنافسين الأوربيين استغلال مناجم الريف، ففي نظرهم كل الحقوق الاستعمارية تعود لإسبانيا. جاء هذا الالحاح من طرف الأوليغارشية الإسبانية، بعد العجز السلبي الحاصل في رصيد الميزانية الإسبانية منذ عام ١٩٠٩[٦].

تم رصد واكتشاف معادن الريف منذ نهاية القرن التاسع عشر من قبل الأوربيين المقيمين في المغرب. فقد تمكن الألمان والفرنسيون من خلال نشاطهم الاستكشافي بحثا عن ضمانات الاستغلال الفوري للمعادن الثقيلة اكتشاف مجموعة من المعادن، كالحديد والرصاص والزنك...وتحول المغرب إلى مختبر مفتوح، فبات موضوع منافسة مجموعة من المنقبين للسبق في

تهيئة الملفات الموجهة إلى أصحاب المصالح الذين بدورهم دخلوا على الخط للضغط على حكوماتهم حتى تحول إلى مكاسب موثق لها وموثوق بها[٧]. وقاموا بتحريات ميدانية بها، على وجود مواقع منجمية في الريف خاصة في جزأيه الشرقي والأوسط: جبل الحمام وآيت سعيد، وآيت بويفرور، وآيت بويحيي... وقد آشار هنري دو لا مارتينيير سنة ١٨٩٤ إلى وجود منجم كبير نسبيا في مجال آيت بويفرور ويتعلق الأمر بمناجم للرصاص والأنتموان وأخرى غير مستغلة للحديد في أو كسان[٨] وبالغنى الطبيعي الذي تتوفر عليه جغرافية المغرب وتوزع الثروة التعدينية على كامل المساحة الإقليمية، دخل الأوروبيون في منافسة للحصول امتيازات الاستغلال. وبعد الحماية الفرنسية الإسبانية سنة ١٩١٢ وتقاسم مناطق الاستعمار بينهما في المغرب. شرعت إسبانيا التي ترى في منطقة شمال المغرب المنطقة التي تحتوي على رواسب سخية من الحديد، وعلى رواسب من معدن الرصاص ومعدن الزنك والمنغنيز، في السيطرة عليها قصد استغلالها[٩].

وفعلاً زار المنطقة الشرقية عارفون بالشأن المنجمي، أحدهم هو لويس أنطوان ذيل أوليت ( Luis Anton del Olmert)، عاين سنتي ١٩١٥-١٩١٦ موقع آيت بويفرور، وخلص إلى أنه " لا يتعلق الأمر بمنجم، وإنما بجبال معدنية بالكامل، جبال ضخمة ومفعمة بالحديد ليس من اللازم الحفر ولا التنقيب عنها، يكفي فقط ملئ العربات. إن سطح الأرض معادن، والسفوح كذلك، والقمة وكل الجوانب تنبض معان. يخيل للناظر أن بركانا قذف لمدة قرن بالحديد ومستخلصاته. نحن فعلا أمام مشهد خارق وأسطوري بشكل لا متناه"[١٠].

## ثانيًا: الاهتمام الفرنسي والألماني

وفي قلب الاهتمام القوى الأوربية، قام اتحاد التعدين الفرنسي بقيادة شنايدر Schneider، وشاسيلوب Chasseloup، ودي فوغ De Vogue، وغيرهم من خبراء علم المعادن بالضغط على وزارة الخارجية كي دورساي منذ سنة ١٩٠٢ من أجل مهاجمة المغرب المتصدع بالأزمات والحصول على تراخيص التنقيب في مناطقه. وعلى الرغم من ترحيب ديلكاسي Delcassé بالمبادرات المقدمة من طرف خبراء اتحاد التعدين بكل حماس، إلا أنه جعل تنفيذها مرهونا بقرار السلطة السياسية[١١]. وفي دجنبر ١٩٠٣، تأسس اتحاد عمال المناجم وشركة شنايدر المكلفة بتذويب المعادن الصلبة في مدينة طنجة. وبهذه الطريقة نجحت نخب السلطة السياسية والأوليغارشية المالية في التعاون بين مصالحها. ومن ثم حصل التقارب نحو أقصى غرب شمال افريقيا، المجال الحيوي المفضل لفرنسا العازمة على تأكيد طموحاتها الاستعمارية في جميع أنحاء المغرب العربي[١٢].

وعلى أرض الواقع احتدم الصراع بين ثلاث مجموعات أوروبية احتكارية:

١- مجموعة الإخوة مانسمان ( Les Fréres Mannesmann)، حملت هذه المجموعة أفكار ومشاريع واعدة وإستراتيجية مسطرة، ولكن أعوزتها الرساميل وروح المبادرة والتفعيل، ويكمن مصدر قوة المجموعة في قدرتها على استغلال معيقات خصومها، وعقدها لتحالفات متنوعة أكسبتها تأييد الدوائر السياسية[١٣]. من الناحية القانونية استوحى مشروع الاخوة مانسمان من النموذج البروسي الألماني، وبالتالي ناشدا الإخوة مانسمان السياسة المحلية أو أولئك الذين يطالبون بنظام الحرية الاقتصادية (التجارية والصناعية) القائم على سياسة الباب المفتوح التي تجسدت في روح نص قانون الجزيرة الخضراء إلى تطبيقها قصد الشروع في استخراج المعادن، لا سيما وأن المرحلة اشتدت فيها الصراعات الدبلوماسية بين القوى المتنافسة[١٤]. وفي ذات السياق، هاجم مؤتمر الجزيرة الخضراء مسألة التعدين التي أصبحت القضية الأساس للتنافس الأوروبي بالمغرب.

٢- مجموعة فيغيروا (Figueroa)، وتطابقت مصالحها في شمال المغرب وأهداف السياسة الإسبانية، فتم الاتفاق على استعمال كل ما أوتي من وسائل من أجل الحيلولة دون تسرب رؤوس أموال غير إسبانية ومنعها من الاستثمار في المنطقة. ووجدت المجموعة كامل الدعم من الدوائر العسكرية وأو ساط الأفريقانيين[١٥].

٣- اتحاد المناجم المغربية ( Union des Mines Marocaines)، وهو ائتلاف دولي للدراسات والأبحاث

المنجمية تأسس بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ بمبادرة أرباب الصناعة الفرنسيين. ومن أهدافه المسطرة جعل الثروات المنجمية بالمغرب من اختصاصاته لوحده[١٦].

وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي بلغتها قضايا الاستغلال المنجمي، فإن ممثلي القوى الاستعمارية المجتمعين في الجزيرة الخضراء لمناقشة أوضاع المغرب وتقرير مصيره، أعطوا للملف قسط وافر من المفاوضات. وأخلصوا في النهاية إلى وجوب استصدار السلطان المغربي ظهير يحدد شروط حيازة الاستغلال مستلهما حيثيات ومقتضيات من القوانين الدولية المعمول بها، والتي تقوم إجمالا على أحد المبادئ التالية:

- تفويت الحق المنجمي لصالح مالك الأرض (الدول الأنجلوساكسونية)
- التفويت لصالح الدولة ذات السيادة على الأرض (فرنسا).
- التفويت لصالح المستثمر (إسبانيا)[١٧].

## ثالثًا: الأوليغارشية المالية الإسبانية ومعادن أويكسان

لم تتوان الحكومة الإسبانية في اتخاذ قرار تفويت مصالح الاستخراج والتصدير والبيع للطبقة الأوليغارشية المالية، وفي هذا الإطار، تم تصدير الحديد المستخرج من مناجم الريف بنسبة تتجاوز ٩٠% من اجمالي المستخرج، إلى الأسواق الصناعية الأوربية، كالمملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا، وألمانيا. مما كانت لها مساهمة كبيرة في الاستثمارات الصناعية الأوربية والدولية خلال فترة استخراج معادن الريف[١٨].

وعلى كامل منطقة الريف التي ترجع للاستعمار الإسباني، تمكنت إسبانيا من تحديد الجهة الأكثر توفرا على الرواسب المعدنية، وكانت منطقة كرت كما كان يطلق عليها أثناء الاستعمار الاسباني نسبة إلى واد كرت بالريف الشرقي. هي المنطقة الأولى التي تقع فيها هذه الرواسب المعدنية بسهلها وجبالها، حيث اكتشفت إسبانيا فيها رواسب الرصاص على شكل كبريت وكربونات. وتعد منطقة كرت أغنى منطقة بخام الحديد في منطقة الحماية الإسبانية بأكملها[١٩]. في السياق ذاته، عرفت الأراضي الغربية ناحية غمارة للتنقيب المكثف في مجال التعدين، لا سيما أثناء الحملة العسكرية للمارشال بيتان ١٩٢٥ - ١٩٢٦، وتم اكتشاف معدن الأنتيموان[٢٠]* والمنغنيز وكذلك الحديد والرصاص في رواسبها، على الرغم من أن استغلالها لم ين مكثفا أو مريحا على الاطلاق.

ومنذ أن حصل اليقين عند رجال الأعمال والصناعة والتجارة الإسبان، في مليلية ومدريد، بأن أرض الريف تزخر حقا بالحديد، دخلوا في مفاوضات مع السلطة القائمة في المنطقة، وكانت حينئذ في يد الثائر الجيلالي الزرهوني الذي تلقبه الأدبيات المخزنية بـ "بوحمارة" أو "الروكي". وأثمرت المفاوضات تفويت "بوحمارة" سنة ١٩٠٧ لحقوق الاستغلال مقابل خمسة ملايين بسيطة. وفي السنة نفسها، تشكل الائتلاف الإسباني لمناجم الريف من أربع مجموعات اقتصادية كبرى، تمثل كل واحدة شخصية نافذة داخل الأوساط السياسية والعسكرية والاقتصادية[٢١]. وكان خام الحديد من المناجم المغربية مرغوبا فيه من طرف الإسبان والفرنسيين على حد سوا، وليس بسبب وفرته أو بسبب الظروف السهلة التي يوفرها لاستخراجه، ولكن بسبب قيمته والكمية المستخرجة، حيث وصل في بعض الرواسب إلى متوسط يصل إلى أكثر من ٦٣ % في منطقة اكسان على وجه التحديد[٢٢].

وعلى إثر الثروة التعدينية الهائلة التي تزخر بها المنطقة الشرقية للريف بالمغرب، والاستغلال على نحو كبير من طرف إسبانيا وفرنسا، دخلت أطراف أخرى من أجل الحصول على حقها من رواسب التعدين، وأكثر الدول التي تدخلت هي تلك الموقعة على قانون الجزيرة الخضراء ١٩٠٦.

في المغرب كانت المصالح الفرنسية طغت بشكل لافت، مما ترتب عنه احتدام صراع في المصالح التجارية بين مستشاري باريس وبرلين وامتد الصراع فيما يتعلق بالقضية المغربية ككل. في هذا الإطار، قدمت شركة الاخوة مانسمان في ٧ دجنبر ١٩١٠ مشروع بشأن امتيازات التعدين والاستغلال. غير أن باريس أعاقته بدافع أن التعقيدات الدولية بخصوص مسألة المغرب بلغت موجة كبيرة من التوترات بين برلين وباريس، تعرف

هذه المسألة بالأزمة المغربية الثانية التي عرفت مفاوضات بين باريس وبرلين، وتم حلها بعد لجوء الطرفين إلى تنازلات سياسية وتقسيم المستعمرات بإفريقيا.

تضمن المادة الخامسة من الاتفاقية الفرنسية الألمانية المؤرخة في نونبر ١٩١١، الاعفاء الجمركي لخام الحديد المصدر إلى أوربا من الموانئ المغربية باستثناء ضريبة عامة ورسم ثابت، بحسب كل هكتار من المساحة المستكشفة كل سنة، فضلاً عن نسبة تتناسب مع الناتج الإجمالي المستخرج. في السنة الموالية ١٩١٢ تمكنت فرنسا من توقيع عقد الحماية مع المغرب، حيث استخدمت فصول هذه الاتفاقية لإجهاض مشروع المانيا الخاص باستخراج تعدين المغرب. خاصةً وأن فرنسا قامت بربط المدن الكبرى والموانئ المغربية بشبكة من الطرق والسكة الحديدية واعتبرت أن القانون الدولي يخول لها بموجب عقد الحماية التصرف في التجارية المغربية. وبذلك أنهي هذا الفصل من المنافسة الدولية التي كانت الموارد المنجمية المغربية منخرطة فيها عن كثب، على الرغم من الحضور الألماني الذي كان مكثفا، لكنه لم يستمر إلا بضع سنوات[٢٣].

أدى اندلاع الحرب العظمى صيف سنة ١٩١٤ إلى شل توسع ألمانيا الاستعماري، وتمكن الحلفاء فصل مصالح الارتباط الألماني بالمغرب. على أثر ذلك قامت فرنسا من تعزيز عملة الفرنك الفرنسي على الموارد الطبيعية المغربية، بررت سلطة باريس هذا القرار بالرغبة الاقتصادية التي أوقفتها الأوضاع الدولية والظروف الداخلية المعاكسة التي لم تخضع للاستعمار الأوربي[٢٤].

## رابعًا: عمل شركات التعدين الإسبانية في شمال المغرب

في سنة ١٩٠٨ تأسست مجموعتان منجميتان هما، الشركة الإسبانية لمناجم الريف، وشركة شمال إفريقيا، اللتان جعلتا نصب أعينهما استغلال المناجم الموجودة في جبل أوكسان. كانت الحصة الكبرى من رساميل شركة شمال افريقيا من أصول فرنسية أكثر من ٨٠% منها. وحرص مؤسسوها على أن تكون إسبانية الوضع القانوني وأن يكون مقرها المركزي في إسبانيا. وحتى تؤكد على انخراطها بالكامل في المنظومة الإسبانية، فإن المصرفي ليون كوكاني ( Léon Cocagne)، وهو المدير السابق لبنك إسبانيا للقرض، كان صاحب أكبر حصة مالية، كما ضم مجلس إدارتها العديد من الشخصيات السياسية الإسبانية، على رأسهم رئيس إدارتها أنطونيو عارسيا أليكس وهو وزير محافظ سابق[٢٥]

حصلت الحكومة الإسبانية من المغرب من خلال معاهدة مؤرخة بتاريخ ١٧ نونبر ١٩١٠ تسوية المشاكل التي خلفتها القوات الإسبانية والمقاومة المحلية بزعامة الشريف محمد أمزيان[٢٦]* ترخيص على نقل ٥٥ % من عائدات التعدين لصالحها وتخصيص صلاحيات الاشراف من خلال تعيين موظفين خاصين. وفي هذا الإطار، تم تأسيس شركات التعدين بهدف استخراج الثروات المنجمية للمنطقة ولم تأبه الحكومة الإسبانية للمناقشات الفرنسية الألمانية في هذا الجانب، حيث بدأت شركات التعدين الإسبانية تنفيذها قانونيا وتمويلها ماليًا، ثم صناعيًا وتجاريًا لا حقًا.

من أهم الشركات الإسبانية التي تأسست لغرض استغلال مناجم الريف، شركة شمال افريقيا، وشركة الجمعية الإسبانية لمناجم الريف، وشركة سيتولازار Setolazar والتي ستشكل مع الكانتينا Alicantina وهيسبانيو – أفريكانا Hispano-Africana، وهي مجموعة من خمس شركات استخراجية تم تأسيسها وتشغيلها خلال هذه الفترة بالضبط. الشركات الخمسة كلها شركات إسبانية[٢٧] وحددت عمليات استغلالها في الرواسب الموجودة بمنطقة بني بويفرور في جبل أوكسان. تم استخراج أكثر من ٦٧% من الحديد و ٠,١١% من الكبريت و ٠,٢%. كانت المنطقة بالمعنى الدقيق للكلمة، أفضل منطقة ثروة في شمال المغرب بأكمله، سواء بمتوسط درجة المعدن أو وفرة الرواسب الجوفية، فعلى الرغم من الأوضاع التي سادت المنطقة الشرقية بعد حروب نتج عنها عدم استقرار الأوضاع منذ سنة ١٨٩٣ حتى بعد استسلام عبد الكريم الخطابي ١٩٢٦.

أدت الاستثمارات المالية من قبل الأوليغارشية الإسبانية إلى التركيز على تمويل شركات التعدين

المخصصة لاستخراج معادن منطقة بني بويفرو، التي أنتجت لوحدها حوالي ٩٥ % من مجموع ثروات باطن الأرض. بينما خصصت الرأسمالية المالية الإسبانية الناشئة التي حصلت على جزء كبير من الرأسمال العائد من تعدين الريف ولا سيما معادن ذات الجودة العالية جدا، وبسبب الطلب المتزايد من طرف بريطانيا على شراء معادن بني بويفرور من إسبانيا على اعتبار أن بريطانيا دولة صناعية، وكان على اسبانيا لا بد من تصديرها بالكامل تقريبا[٢٨].

ارتبطت الشركة الإسبانية لمناجم الريف بالأوساط السياسية. فقد كان أول رئيس لمجلسها فيانويفا (Villanueva)، إطارا في الحزب الليبرالي ووزيرا سابقا، وغالبية المساهمين في رأس مالها الذي بلغ ستة ملايين بسيطة ينتمون إلى الارستقراطية الحاكة ممن نسجوا شبكة تحالفات حزبية وبرلمانية متداخلة، قطباها عائلتان عريقتان، فيغيروا وغويل، مكنتهم من الهيمنة على الشأن العام بين سنتي ١٩١٠ و ١٩١٢[٢٩]. وقد حرص هؤلاء جميعا على أن تكون للشركتين ظاهريا صلات رسمية ومباشرة مع الحكومة الإسبانية، ولكن العلاقات مع الدوائر السياسية كانت بشكل جعل مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقة السياسية، ثم إنه وجب تأمين سلامة العاملين في نشآتها من طرف القوات المرابطة في مليلية[٣٠]. ومهما يكون من أمر، فإن ماكان الإسبان يعنونه بعبارة مناجم الريف، هو مجموع المناجم الموزعة على مساحة تتراوح بين أربعة إلى خمسة كيلومترات مربعة، وهي من قيمة مختلفة، على لرأسها مناجم أو كسمان – لعسارة[٣١]*، ومناجم أفرا[٣٢]**.

وقد حظيت بالاهتمام مواقع منجمية أخرى من مستوى وقيمة أدنى متفرقة على المجال الريفي، منها التي في مجال منطقة تطوان وغمارة التي كانت تحت تسيير ألماني يدعى "لاو كينهيم Law Genhein" الذي أنشأ طريق يمتد من باب تازة إلى بني خالد عبر أكثر من عشة كلم جنوب شرق الشاون[٣٣]، بينما خصصت شاحنات لنقل المعادن إلى الموانئ ومن ثم تصديرها إلى السوق الصناعية الأوربية.

تعاملت اسبانيا مع معادن الريف، كما لو أنه معدن بسيط أو سلعة في ملكيتها، تم نهبه وتصديره بكل بساطة إلى المركز الصناعي دون التفكير في خلق صناعة محلية والجدول أسفله يبين خام الحديد المصدر من قبل كل شركة من شركات النشطة في المنطقة ما بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٣٠ (النسبة بآلاف الأطنان)[٣٤].

| السنوات | الشركة الإسبانية لمناجم الريف | شركة اليكانتيا وسيتولازار | شركة شمال افريقيا | الشركة الإسبانية الافريقية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩١٤ | ٦,١ | – | – | – | ٦,١ |
| ١٩١٥ | ٧٤,١ | ١٣,٦ | – | – | ٨٧,٧ |
| ١٩١٦ | ١١١,٦ | ٧٨,٢ | – | – | ١٨٩,٨ |
| ١٩١٧ | ١٢٥,١ | ٧٢,٤ | ٥,١ | – | ٢٦٨,٦ |
| ١٩١٨ | ٢٠١,٨ | ٦٦,٧ | | – | ٢٦٨,٥ |
| ١٩١٩ | ١٧٣,٦ | ٩١,٦ | ٢,٩ | – | ٢٦٨,١ |
| ١٩٢٠ | ٣٢٠ | ٩٩,٧ | – | – | ٤١٩,٧ |
| ١٩٢١ | ١٠١,٢ | – | – | – | ١٠١,٢ |
| ١٩٢٢ | ٢٣٠,٤ | ٥٧,٣ | ١٣,١ | – | ٣٠٠,٨ |
| ١٩٢٣ | ٣٦٠,٨ | ٣٥,٩ | ٧,٠ | – | ٤٠٣,٧ |
| ١٩٢٤ | ٣١٤,٧ | ٨٠,٦ | ٧,٨ | – | ٣٩٩,١ |
| ١٩٢٥ | ٢٧٩,٨ | ٨٨,٨ | ١٠,٩ | | ٣٧٩,٥ |
| ١٩٢٦ | ٣٨٠,٩ | ٨٧,١ | ٩,٥ | ٢,٥ | ٤٧٧,٥ |
| ١٩٢٧ | ٦٩٦,٦ | ٢٤٤,٧ | ١٤٣ | ٤,٢ | ٩٥٥,٦ |
| ١٩٢٨ | ٨٥٠,٠ | ٢٠٢,٤ | ١٢,٤ | – | ١٠٦٤,٨ |
| ١٩٢٩ | ٧٩٨,٥ | ٢٣٨,٥ | ١٥,٣ | ٢,٥ | ١,٠٥٤,٨ |
| ١٩٣٠ | ٦٠٢,٤ | ١٨٩,٤ | ١٢,١ | ٤,٢ | ٨٠٨,١ |

ابتداءً من سنة ١٩١٤ بدأت إسبانيا من تصدير أول شحنات معادن مناجم الريف إلى الموانئ الأوربية، واستمر حسب المعطيات والبيانات الظاهرة بالأرقام في الجدول أعلاه، بالنسبة لخمس شركات إسبانية مسار إنتاج وقيمته. إذ يسجل ما بين سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٩ تطور قوي لنشاط استخراج معادن الريف مما يفسر طلب الدول الأوربية الصناعية مع شراء خام حديد مناجم الريف. بينما إذا رجعنا إلى سنة ١٩٢١ فهي تمثل أقل نشاطا للشركات الإسبانية المستخرجة للمعادن بسبب الهزيمة الكبرى للجيش الإسباني في صيف من السنة ذاتها. ومنذ البداية كانت ألمانيا أقوى مستهلك للحديد المصدر من ميناء مليلية، خلال الحرب العالمية الأولى عبر هولندا، كما حدث في العشرينيات عندما تم توقيع اتفاقية التجارة الإسبانية الألمانية[٣٥]*، التي سهلت التبادل بين الدولتين.

أدى استغلال وتصدير خام الحديد من منطقة بني بويفرور المتميزة إلى حرمان شمال المغرب عن التركيز الصناعي الذي يمكن من خلاله تلبية الطلب الوطني المتزايد. وفي هذا الصدد، حققت الأوليغارشية الإسبانية أرباحا كبيرة من خلال بيع الحديد المستخرج من المنطقة الشرقية للريف في الأسواق الأوربية الأكثر طلبا على معادن الريف، كما اعتبرت أن المغرب يمثل وفق جميع المواصفات مستعمرة قابلة للاستغلال الفوري، ومجالا مواتيا لاستثمار الرساميل على قلتها وضعفها. وقد خلص فكتور موراليس ليثكانو أن الاستغلال المنجمي للشركات الأوربية وظف لصالحه كل

ما أوتي من امتيازات، من أهمها اليد العاملة ووفرتها، وهو ما يفسر بوافر الاستثمارات واهتمام الأبناك والمصارف الخاصة. وكانت المحفزات الاقتصادية من صلب الامبريالية الإسبانية لتحقيق مزيا وأرباح طائلة في وقت قصير في المجالات الأكثر استراتيجية، وتنحصر في واقع الأمر في مجالين وقع في شأنهما الإجماع، الثروات المعدنية وطرق المواصلات.

وتجدر الملاحظة هنا، أن هذا الكم بهذا الحجم الهائل من المعادن المستخرج من جوف الأرض كان موجها بالكامل إلى التصدير خارج المغرب، ولم يتم بناء سوى مسبكة واحدة في مدينة العرائش وأخرى في تطوان ما بين سنتي ١٩٢٣- ١٩٣٠، المسبكتان معا أنشأتهما شركة التعدين المغربية ووجهتها إلى الاستجابة للطلب الداخلي[٣٦].

في تصريح لأنفونصو ذيل بايي أحد مؤسسي الشركة الإسبانية لمناجم الريف الذي أكد على أن شركته "كانت بحق من العناصر التي سهلت المبادرات السياسية الإسبانية في الريف، وساعدت على حصول التطور الاقتصادي، وفتحت وسائل الاتصال، فظهرت مصادر عيش جديدة وأنشئت مراكز حضرية"[٣٧]. وفضلاً عن ذلك فقد استفادت الأنشطة المنجمية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية وأخرى خارجية على اعتبار أن الدول الموجهة إليها التصدير كانت في حاجة ماسة إلى المعادن المغربية وخاصةً في مرحلة ما بين الحربين[٣٨]، لا سيما فرنسا وألمانيا وإنجلترا الأكثر إلحاحًا. في سنوات ما بعد استسلام محمد بن عبد الكريم الخطابي حصلت الشركة على أكثر كميات الاستخراج المعادن من تربة أراضي أوكسان والمناطق المجاورة.

## خَاتِمَةٌ

ومما سبق يتبين أن الاستغلال الاستعماري الذي تعرضت له مناجم الريف كان مهولاً نظرًا للاستغلال المفرط الذي استمر لأكثر من نصف قرن، مع غياب شبه تام لخلق على الأقل أية تنمية للمنطقة التي توجد فيها هذه المناجم أو تأهيل طرقها أو موانئها، مما يعكس ذلك حجم النهب الهائل الذي أحدثته شركات المستعمرين بشمال المغرب. فالأنفاق والخنادق شاهدة إلى يومنا هذا عن هذا النهب. ونظرًا لأهميته في كونه من بين أهم وأجود معادن شمال افريقيا، استمر الاستغلال الإسباني في استخراجه من جوف أراضي الريف الشرقي بشمال المغرب من سنة ١٩٠٧ إلى ما بعد حصول المغرب على الاستقلال، وبالضبط سنة ١٩٦٧، حيث تغيرت مجموعة من الأمور في المغرب، ونتيجة لذلك استرجع المغرب حقوق الملكية ابتداءً من نفس السنة، ومن ذلك التاريخ ظل في استغلال الدولة حتى سنة ١٩٩٨حيث تم إيقاف المناجم بشكل نهائي وتم تسريح العمال، وبالتالي أصبحت المنطقة مهجورة.

أعيد فتح منجم أوكسان في غشت ٢٠٢٤ حيث فتح المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بالرباط، عقدا جديدا لإعادة استغلال مناجم الحديد "أوكسان" مع شركة المجموعة الصينية China Railway Construction، الشركة عزمت على إنتاج مليوني طن من مسحوق الحديد المكرر وتصديرها عبر ميناء الناظور إلى أوربا. وحسب تقديرا المكتب الوطني للهيدروكاربورات أنه من المتوقع استخراج ما يناهز ٣٦ مليون طن من الحديد من منجم "أوكسان" ومنجم "لعسارا" ومنجم سوطولازا. من المتوقع أن تساهم معادن أوكسان في تأهيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة حيث توفر مجموعة من فرص الشغل لأبناء المنطقة، وخلق شبكة من الطرق المتقدمة وجذب الاستثمارات، في أفق إتمام أشغال بناء ميناء الناظور غرب المتوسط الذي سيشكل اللبنة الأساس في خلق اقتصاد متكامل لعموم المنطقة بالجهة الشرقية والمساهمة في رفع الاقتصاد الوطني المغربي.

## الإحالات المرجعية:

(١) * الجيلالي بن دريس الزرهوني ويُعرف بـ (بوحمارة) و (الروكي)، كان يعمل في بداية حياته ببلاط السلطان مولاي الحسن، واتهم في مؤامرة وألقي عليه القبض وقضى سنتين بالسجن. وبعد ذلك ذهب إلى الجزائر ثم إلى تونس واختلط بجماعات الطرق الصوفية، وعاد إلى المغرب وقد اشتهر بالتقوى والورع وأخذ يطوف البلاد وينشر تعاليمه في القبائل، واستقر في منطقة تازة قرب فاس سنة ١٩٠٢، وقد جمع حوله الكثير من الأنصار، ولمنه اضطر للانسحاب إلى الشمال بعيدًا عن فاس مركز السلطة بعد أن هزمه قوات السلطان مولاي عبد العزيز في يناير ١٩٠٣. وتوجه الجيلالي الزرهوني إلى الريف واستقر هناك في سلوان، على بعد ٢٥ كلم جنوب غرب مليلية، واستطاع أن يجمع حوله قبائل الريف باعتباره ابناً شرعياً للسلطان مولاي الحسن، وصاحب الحق الشرعي في السلطنة والمدافع المخلص عن المملكة في وجه الأجانب. وقد تمكن الجيلالي الزرهوني من إنشاء قوة مسلحة تسليحاً ممتازاً ويبلغ عدد أفرادها ٢٠٠٠ رجل ساعدت على نشر نفوذه من وادي الملوية حتى قبيلة بني وياغل وخليج الحسيمة. انظر:

(٢) عثمان بناني، **محمد بن عبد الكريم الخطابي ومقاومة الاستعمار الإسباني**، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى، الرباط، ٢٠١٩.صص. ٣١-٣٢.

(٣) نفسه، ص.٣٣.

(٤)* ولد مولاي أحمد الريسوني سنة ١٨٧٣ م بزينات (قرية صغيرة قريبة من طنجة) وهو ينتسب لأسرة مولاي إدريس الثاني مؤسس فاس، والتي تضم بين أفرادها المشهورين مولاي عبد السلام بن مشيش الذي عاش في القرن السابع الميلادي والمدفون في علم بأرض قبيلة بني عروس في قلب جبال المنطقة الغربية. وما تزال زاويته حتى اليوم محجاً يحج إليه الحجاج من جميع أنحاء المغرب. قضى مولاي أحمد الريسوني جزءا من طفولته في تلقي علوم الدين، لكنه تفرغ في بداية شبابه لمطاردة عصابات اللصوص في منطقة طنجة بعد أن قامت إحدى تلك العصابات بالهجوم على منزل أسرته وقتلت أمه ونهبت ممتلكاته. وقد أثار نشاطه انتباه السلطان مولاي الحسن، فطلب منه القضاء على الفوضى في المنطقة الواقعة بين سبتة وطنجة. انظر:

روزيتا فوريس، **الريسوني سلطان جبالة سيرة حياته كما روتها روزيتا فوريس**، ترجمة بشرى المصباحي، منشورات سايكي أخوين، طنجة، ٢٠٢٣.

(٥) عثمان بناني، **محمد بن عبد الكريم الخطابي ومقاومة الاستعمار الإسباني**، م،ص.٣٦-٣٧.

(٦) Victor Morales Lezcano, **El Colonialismo Hispanofrances en Marruecos (1898-1927),** Madrid ; 1976,pp.64-70.

(٧) ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الإسبانية ١٩١٢-١٩٥٦ الاستعمار الهامشي**، ترجمة محمد حاتمي وجمال حيمر، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء ٢٠٢١. ص.١٥٢.

(٨) ميمون أزيزا، **الريف زمن الاستعمار الإسباني**، م،س، ص.١٥٤.

(٩)Victor Morales Lezcano, Op.cit , p.72.

(١٠) نفسه.

(١١) ماريا روسا ذي مادارياغا، **في خندق الذئب معارك المغرب**، ترجمة كنزة الغالي، مؤسسة الغنى للنشر، مطبعة دار أبي رقراق، الطبعة الأولى، الرباط، ٢٠١٠.ص.٤٣.

(١٢) ماريا روسا ذي مادارياكا، م،س، ص.٤٣.

(١٣) ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الإسبانية**، م، س، ص.١٥٣.

(14) Victor Lezcano, p.76.

(١٥) ميمون أزيزا، م ،س، ص. ١٥٣.

(١٦) نفسه.

(١٧) نفسه.

(18) Ibid,p .71.

(١٩) ماريا روسا ذي مادارياكا، في خندق الذئب، ص. ٤٣-٤٦.

(٢٠) * الأمنتمون معدن فضي أبيض يستخدم في صناعة الإلكترونيات والزجاج

(٢١) ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الإسبانية**، م،س،ص. ١٥٦.

(22) Victor Lezcano,Op .cit,p.73.

(23) Victor Lezcano, Op.cit,p.78.

(24) Ibid.

(٢٥) ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الإسبانية**، م،س، ص.١٥٧.

(٢٦) * زعيم المقاومة في منطقة الريف الشرقي (١٩٠٩-١٩١٢).

(27) Ibid,pp.79-80.

(28) Victore Lezcano, **El colonialismo**... Op.cit,p.82.

(٢٩) ميمون أزيزا، م،س،ص.١٥٨.

(٣٠) نفسه.

(٣١) * شرع في استغلاله سنة ١٩١٤ من طرف الشركة الإسبانية لمناجم الريف. كان المستخرج من تربته يشحن في قاطرات على خط السكة الحديدية إلى مليلية، يسبق هذه العملية حمل المعدن على ظهر شاحنات موجهة إلى بلدة أزغنغان. وفي سنة ١٩٢٨، لجأت الشركة الإسبانية إلى خدمات شركة ألمانية لبناء غسالة ضخمة للمعادن المستخرجة، بنيت على ضفة بحيرة مارتشيكا إلى جانب جبل أطلايون.

(٣٢) ** مناجم أفرا: تقع بالقرب من بلدة تويمة على بعد ٩ كلم جنوب غرب الناظور، وكان يمر بها خط السكة الحديدية القادم مناجم سوطولاسار، المتوجه صوب مليلية، تم اكتشافه سنة ١٩١٦، وكان في البداية في ملكية شركة انجليزية هي مناجم أوربا وشمال افريقيا. انظر: ميمون أزيزا، م،س، صص. ١٦٠ -١٦١.

(٣٣) نفسه،ص. ١٦١.

(34) Victor Morales Lezcano , **El colonialismo...**Op.cit,p.83.

انظر أيضا: ميمون أزيزا، م،س،صص.١٥٢-١٦٦.

رشيد يشوتي، **إسبانيا والريف والشريف محمد أمزيان ١٩٠٩-١٩١٢ مساهمة في دراسة العلاقات المغربية-الإسبانية في بداية القرن العشرين**، مطبعة RABAT NET MAROC، الرباط،٢٠١١. صص.٢٦٣-٢٧٨.

(٣٥)* تم توقيع اتفاقية تجارية التي كانت أساس الموجة الجديدة من الاستثمارات الألمانية في إسبانيا، والتي ظلت سارية المفعول في عهد الرايخ الثالث باعتبارها تسوية مؤقتة بين البلدين. انظر:

Victor Morales Lezcano,Op. cit,p.85.

(٣٦) ميمون أزيزا،م، س، ص.١٦٢.

(37) J. Ignacio, Minas de Hierro El Rif, Brochure déposée à la Bibliothèque Nationale de Madrid,p.16.

أورده ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الإسبانية**، م،س، ص.١٨٤.

(٣٨) نفسه، ص.١٦٥.